مرحلة السبعينيات اليوم تشبه الخمسينيات بالأمس مما يستوجب بقاء هذه الفئة العمرية في العمل

يشهد معظم بلدان العالم اليوم تحدياً متوقعاً يمكن تجاوزه وإن كان له آثار عميقة على المجتمعات والاقتصادات. هذا التحدي هو تزايد عدد كبار السن.

قضية كبار السن: لماذا يتم التغافل عنها رغم أهميتها؟ ثمّة ثلاثة محاور رئيسية للتغيرات الديموغرافية لم تحظَ بالفهم المناسب، الأمر الذي يعتقد أنه يُسهم في محدودية التركيز على السياسات ذات الصلة. وهذه المحاور هي :

١. التزايد السريع لنسبة كبار السن في الاقتصادات النامية: تشهد البلدان النامية ارتفاعاً في عدد كبار السن بوتيرة أسرع بكثير مما شهدته البلدان المتقدمة، على سبيل المثال، احتاجت فرنسا إلى نحو ١١٥ عاماً لكي تتضاعف نسبة السكان البالغين من العمر ٦٥ عاماً فأكثر من ٧٪ إلى ١٤٪، بينما يُتوقع أن تمر بلدان كثيفة السكان، مثل البرازيل، والصين، والهند وفييتنام، بمرحلة التحوّل نفسها في أقل من ٣٠ عاماً.

٢.التأثير على جميع مناطق العالم: يشمل تأثير ارتفاع معدلات طول العمر جميع مناطق العالم دون استثناء؛ ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، يُتوقع أن يصل عدد كبار السن قريباً إلى مستويات مُماثلة لما تشهده أوروبا، حيث سيرتفع من نحو ٧٠ مليوناً عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٢٣٥ مليوناً بحلول عام ٢٠٥٠. ورغم ذلك، غالباً ما ينصب التركيز على معدلات الخصوبة وحجم القوى العاملة في هذه المنطقة.

٣. فرص التمتع بحياة طويلة وصحية: **يشهد العالم اليوم، وللمرة الأولى في تاريخه، وجود ما يقرب من مليار شخص، تتراوح أعمارهم بين ٦٠ و٧٩ عاماً، تتمتّع غالبيتهم بصحة جيدة. فبحسب دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي شملت أكثر من ٤٠ بلداً، يتمتع الشخص الذي بلغ السبعين من عمره عام ٢٠٢٢ في المتوسط، بقدرات إدراكية تعادل ما كان يتمتع به مَن بلغ سن ٥٣ عاماً عام ٢٠٠٠.** وبالنسبة للكثيرين، أصبحت مرحلة السبعينيات اليوم مُماثلة لما كانت تُمثّله مرحلة الخمسينيات بالأمس، مما يجعل ضمان بقاء هذه الفئة العمرية في دائرة النشاط والعمل عاملاً رئيسياً للتعامل بفاعلية مع هذا التحوّل الديموغرافي الكبير.

ضرورة تسريع وتيرة التعامل مع قضية كبار السن

تمثّل قضية تزايد أعداد كبار السن وارتفاع معدلات العمر تحدياً معقّداً، يتطلب من البلدان والمؤسسات الإنمائية استجابة فعّالة. هذه المسألة لها تأثيرات كبيرة على العديد من القطاعات الحيوية، بما في ذلك الصحة، والحماية الاجتماعية، والمعاشات التقاعدية، والتوظيف، والتمويل. فالأمراض غير السارية التي تزداد شيوعاً مع التقدم في العمر تؤدي إلى تفاقم الضغوط على الأنظمة الصحية وموازنات البلدان النامية.

تشهد البلدان النامية مراحل متفاوتة من تزايد أعداد كبار السن؛ ففي حين يواجه بعض هذه البلدان تحديات متنامية تتمثّل في ارتفاع أعداد كبار السن، والحاجة الملحّة إلى توفير معاشات تقاعدية وخدمات رعاية طويلة الأجل، لا يزال أمام بلدان أخرى متّسع من الوقت قبل أن تظهر هذه التحديات. غير أنه، مع تسارع وتيرة زيادة أعداد كبار السن في معظم البلدان النامية، تبرز الحاجة الملحّة إلى التحرّك على نحو عاجل واستباقي. من الضروري الحفاظ على صحة كبار السن. وفي هذا الصدد، يقدّم تقرير حديث صادر عن البنك الدولي مجموعة من الحلول العملية التي يمكن للبلدان تكييفها، بهدف تمكين سكانها من التقدم في العمر بصحة جيدة.

وضع إطار سياسات يلبي احتياجات كبار السن

يعرض التقرير استجابة شاملة على مستوى السياسات لظاهرة تزايد عدد كبار السن، تستند إلى ثلاث ركائز أساسية:

١. تحسين صحة كبار السن: يتعيّن على البلدان اتخاذ إجراءات شاملة في جميع مراحل العمرمن الطفولة إلى الشيخوخة لضمان تمتع الأفراد بصحة جيدة، فتحسين الصحة يساعد في المحافظة على نشاط الأفراد وإنتاجيتهم مع تقدمهم في العمر، وفي الوقت ذاته يقلّل من تكاليف الرعاية الصحية، ويعزز الرفاهة، ويدعم الاقتصاد بوجه عام. ويمثّل التمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة جزءاً محورياً من الهدف الطموح الذي يسعى البنك الدولي إلى تحقيقه، والمتمثل في مساندة البلدان على توفير خدمات صحية جيدة وميسورة التكلفة لنحو ١,٥ مليار شخص بحلول عام ٢٠٣٠.

٢. حياة مزدهرة لكبار السن: مع تراجع معدّل الاستقرار الوظيفي، تُمكّن الصحة الجيدة كبار السن من مواصلة العمل إذا رغبوا في ذلك. وهناك العديد من الإستراتيجيات التي يمكن أن تدعم كبار السن للحصول على فرص عمل والحفاظ عليها، أبرزها تقديم برامج تدريب مخصصة تتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم، وتعزيز خيارات العمل بدوام جزئي أو عن بُعد، وضمان توفير إجازات رعاية مدفوعة الأجر. وفي هذا السياق،

نعمل بالتعاون مع مؤسسات مجموعة البنك الدولي على تنفيذ هذه الخطة. فعلى سبيل المثال، أطلقت مؤسسة التمويل الدولية برنامج «الاقتصاد الفضي»، الذي يساعد البنوك في أميركا اللاتينية على إصدار «السندات الفضية» لتمويل المشاريع التي يقودها رواد الأعمال من كبار السن.

٣. حياة كريمة لكبار السن: من الضروري توفير معاشات تقاعدية اجتماعية للحيلولة دون وقوع كبار السن في براثن الفقر، وتنفيذ برامج ادخار مخصصة للعاملين في القطاع غير الرسمي، وتعزيز أنظمة معاشات رسمية وعامة أقل تكلفة. وفي هذا الإطار، يشارك البنك الدولي في حوارات على مستوى العديد من القطاعات بشأن إصلاح السياسات في نحو ٥٠ بلداً، ويعمل على تطوير أدوات تدعم تنفيذ برامج الرعاية طويلة الأجل، وخصوصاً تنظيم خدمات الرعاية الخاصة والإشراف عليها. على سبيل المثال، في إطار الشراكة مع الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية، تم تقديم الدعم منذ عام ٢٠٢١ لنحو ٢٥ ألفاً من كبار السن في فييتنام، من خلال نموذج للرعاية المجتمعية يوّفر خدمات مخصصة لكبار السن، والنساء، والفئات المحرومة، ويعزّز الأنشطة المدرة للدخل لكبار السن.

تمثّل زيادة متوسط الأعمار إحدى أبرز قصص نجاح التنمية، ولا سيّما عند اقترانها بتطبيق السياسات الملائمة. واليوم، يتمثّل التحدي التالي في ضمان تمتّع كبار السن بصحة جيدة، وحصولهم على دخل كافٍ، وخدمات رعاية ومساندة ملائمة، وفي الوقت ذاته تهيئة الظروف الملائمة للشباب لتمكينهم من التخطيط السليم لاحتياجاتهم وتطلعاتهم المستقبلية. ومن خلال تبنّي نهج شامل لقضايا كبار السن، بالإمكان تحويل هذا التحوّل الديموغرافي إلى فرصة حقيقية لبناء مجتمعات أكثر صحة، وازدهاراً، وقدرة على الصمود.

الإسكوا تحذّر: الذكاء الإصطناعي سيغيّر ملامح ملايين الوظائف

في ١٧ تموز، أصدرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تقريرًا جديدًا بعنوان «أيُّ مستقبل للمنطقة العربية في زمن الذكاء الاصطناعي». يستعرض الدور التحويلي للذكاء الاصطناعي وإمكاناته في إعادة رسم ملامح التنمية والحوكمة والنمو الاقتصادي، كما يحلّل آثاره الواسعة على المنطقة حتى عام ٢٠٤٠.

يشهد العالم تسارعًا غير مسبوق في اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي. فمنذ عام ٢٠٢٢، واصلت المنطقة العربية تعزيز قدراتها في هذا المجال، متجاوزة معدلات تبني الهواتف المحمولة والإنترنت نفسها. **وعلى الرغم من التوقعات بإزاحة نحو ٨٣ مليون وظيفة عالميًا نتيجة الذكاء الاصطناعي، إلا أنه يُتوقع أيضًا أن يخلق هذا المجال ٦٩ مليون وظيفة جديدة.**

في هذا السياق، أشارت الأمينة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي إلى» أنّ وتيرة التقدّم السريع في مجال الذكاء الاصطناعي لا تترك مجالًا للتأجيل». وأضافت: «على القادة العرب أن يتحركوا بحَزم للاستفادة من هذه التكنولوجيا إلى أقصى حدّ، مع العمل في الوقت نفسه على الحدّ من المخاطر المعقدة التي تطرحها».

ويشير التقرير أيضًا إلى أنّ **الذكاء الاصطناعي يعيد تغيير سوق العمل بشكل جذري؛ إذ تظلّ فجوة المهارات أكبر عقبة أمام تحوّل الشركات، حيث يَعتبر ٦٣٪ من أصحاب العمل أنها تمثّل التحدي الأبرز بين عامَي ٢٠٢٥ و٢٠٣٠.** في المقابل، يخطط ٨٥٪ من أصحاب العمل للاستثمار في رفع كفاءة موظفيهم وتطوير مهاراتهم، بينما ينوي ٧٠٪ منهم توظيف أشخاص يمتلكون مهارات جديدة تتناسب مع متطلبات المستقبل.

وفي المنطقة العربية، يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي أكثر فأكثر على أنّه أداة رئيسية تدفع بالابتكار وتحقق التنمية المستدامة. ويؤكد التقرير قدرته على **إحداث نقلة نوعية في قطاعات حيوية مثل الصحة، والتعليم، وحماية التراث الثقافي، والخدمات العامة. كما يدعو إلى مواءمة استراتيجيات الذكاء الاصطناعي مع أولويات التنمية الإقليمية**، وتعزيز أدوات الذكاء الاصطناعي باللغة العربية لدعم الهوية الثقافية واللغوية، وتسريع التقدّم نحو تحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة.

وأضافت دشتي أنّ «التقرير يوفر خارطة طريق عملية لضمان أن يصبح الذكاء الاصطناعي محرّكًا للتنمية الشاملة والعادلة والمستدامة، بما يتوافق مع تطلّعات المنطقة وأولوياتها».

ويدعو التقرير إلى تطوير واعتماد إطار موحّد لحوكمة الذكاء الاصطناعي في المنطقة، يعالج قضايا الخصوصية والسلامة والمخاوف الأخلاقية؛ وتنويع الشراكات في مجال الذكاء الاصطناعي، خاصةً مع بلدان الجنوب العالمي؛ وإنشاء برنامج إقليمي لتنمية المهارات الوظيفية بالاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي؛ وتعزيز تبادل البيانات في المنطقة عبر منصات المصدر المفتوح لدعم الابتكار في الذكاء الاصطناعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويُختتم التقرير بالتشديد على أهمية اعتماد نهج استباقي ومتعدد التخصصات عند صياغة سياسات الذكاء الاصطناعي، يأخذ في الاعتبار الآثار الطويلة الأمد والمتعددة الأجيال لهذا التحوّل التكنولوجي.

غياب النظافة الصحية يعني غياب الصحة

جاء في تقرير خاص صادر عن البنك الدولي: « عندما تتفشّى الأمراض، يجب أن تكافحها أنظمة صحية قادرة على الصمود أمامها. ولكن في كثير من الأماكن، يؤدي غياب الخدمات الأساسية، مثل المياه النظيفة، والصرف الصحي المأمون، والطاقة المنتظمة، والإدارة السليمة للنفايات، إلى تقويض قدرة الخدمات الصحية على الصمود.

واليمن خير مثال على ذلك، إذ أدت سنوات من الصراع إلى تدمير البنية التحتية لخدمات المياه والصرف الصحي في البلاد. بالإضافة إلى تعريض الأنظمة الصحية للدمار، واستجابةً لذلك، قَدَّم البنك الدولي مساندةً بالغة الأهمية للمساعدة في احتواء أسوأ نوبات تفشي الكوليرا في العالم. غير أن حجم الأزمة كشف عن مدى هشاشة الأنظمة الصحية عندما تنهار الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

وتُعد مرافق خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ضرورية للوقاية من العدوى ومكافحتها على نحو فعال، والتصدي للتهديدات العالمية مثل الإيبولا وجدري القرود (إمبوكس) والأنفلونزا الوبائية، ولتقديم الخدمات الصحية الأساسية. وعلى مستوى العالم، يفتقر نصف مرافق ومنشآت الرعاية الصحية إلى خدمات النظافة الصحية الأساسية، إذ يتلقى أكثر من ٨٥٠ مليون شخص الرعاية الصحية في مرافق ومنشآت محرومة من المياه، مما يعرضهم والعاملين الصحيين الذين يقومون برعايتهم لمخاطر أكبر.

الأثر الاقتصادي الكبير

تُعد العواقب الاقتصادية للعدوى التي يمكن الوقاية منها كبيرة. ففي عام ٢٠٢٢، أدت حالات الإصابة المرتبطة بالرعاية الصحية في ١٤ بلداً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء إلى خسائر اقتصادية تقدر بنحو ١٣ مليار دولار - أي ما يعادل ١,١٤٪ من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي - بسبب تكاليف العلاج، والخسائر في الإنتاجية، والوفيات المبكرة. وتؤدي هذه الظروف أيضاً إلى زيادة مقاومة مضادات الميكروبات، مما يقوض المكاسب الصحية التي تحققت على مدى عقود.

غير أن ضمان سلامة مرافق ومنشآت الرعاية الصحية وعملها أمر يمكن تحقيقه وميسور التكلفة. ففي أقل بلدان العالم نمواً وعددها ٤٦ بلداً، تبلغ التكلفة التقديرية للوصول إلى التغطية الكاملة لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية والتخلص من النفايات في منشآت الصحة العامة ٧,٩ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٣٠، أي أقل من دولار واحد للفرد سنوياً.

وبينما يتزايد الزخم، غالباً ما تظل الخدمات الأساسية مجزأة عبر مختلف القطاعات، وتواجه نقصاً منهجياً في الاستثمار في التخطيط وإعداد الموازنات على الصعيد الوطني - وهو تحدٍ تعمل العديد من البلدان والشركاء حالياً على التغلب عليه.

وعلينا أن نتصرف بشكل مختلف، لضمان جهوزية الأنظمة الصحية لمواجهة الطوارئ، ومنع الجوائح القادمة، وتحقيق هدفنا المتمثل في تقديم خدمات صحية جيدة بأسعار معقولة إلى ١,٥ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. وسيتطلب تحقيقُ هذه الأهداف تجاوزَ مسارات العمل المعتادة وضمان حصول وزارات الصحة وأجهزة الحكم المحلي على المساندة التي تحتاج إليها لدمج الاستثمارات في البنية التحتية واستدامتها. كما يتطلب أيضاً العملَ مع القطاع الخاص من خلال مؤسسة التمويل الدولية، في ما يخص الجوانب الحيوية للإنجاز وتحقيق النتائج المنشودة، مثل الحد من الانبعاثات الكربونية وكفاءة استخدام الموارد.

العمل في مختلف القطاعات

جمع الشواهد والأدلة واستخدام النُهُج المستندة إلى النتائج لضمان الشفافية هما السبب في أن هناك نهجاً جديداً يتبلور. فمن خلال برامج التحديات العالمية المشتركة للمياه والصحة، يقوم البنك الدولي بمساندة البلدان للاستثمار في أنظمة صحية آمنة وقادرة على الصمود ومستدامة ومدعومة بتحسين توفير الكهرباء. ومن شأن هذا النهج أن يؤدي إلى تمكين البلدان من تحسين مستوى الوقاية من حالات الطوارئ الصحية واكتشافها والاستجابة لها.

وتعمل جهات التمويل مثل البنك الدولي ووزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة معاً لتحقيق ما يلي:

- جذب التمويل المحلي وتمويل الأنشطة المناخية لمساندة الأولويات والخطط الوطنية
- دمج مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والطاقة والنفايات في برامج الطوارئ الصحية وإصلاح النظام الصحي
- دفع الأجندات الجماعية للإقرار بالخطر الذي تشكله مقاومة مضادات الميكروبات والتصدي له
- والمساءلة.

بوادر على إحراز تقدم

لا يتطلب تحقيق الأمن الصحي استثمارات مستدامة فقط، بل أيضاً التنسيق الوثيق، ومواءمة جهود المانحين مع الخطط الوطنية، وتدعيم قدرات التنفيذ، فضلاً عن تعزيز التعاون بين القطاعات.

كما تؤدي الشراكات مثل الشراكة العالمية للأمن المائي وخدمات الصرف الصحي وصندوق التمويل العالمي دوراً بالغ الأهمية.

وبحلول عام ٢٠٢٦، يجب أن نحقق تقدماً حقيقياً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المتعلقة بالصحة والمياه. ويجب أن نعمل في شراكات لمساندة البلدان في تخطيط وتمويل خدمات صحية آمنة وقادرة على الصمود وتوفيرها، بحيث تكون قائمة على أسس سليمة ومصممة لتدوم، لأن حالات الطوارئ الصحية لن تنتظر حتى تكون الأنظمة الصحية جاهزة.